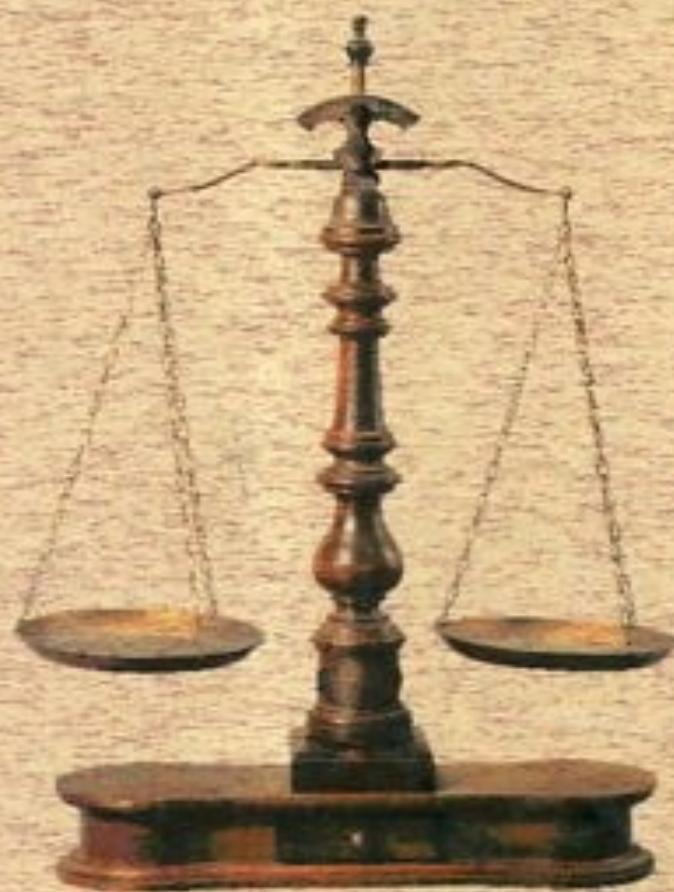


# القانون الدولي العام

## المصادر القانونية



دكتور  
جمال محي الدين



دار الجامعة الجديدة

١٨٣١

## الفهرس

الصفحة	الموضوع
7	المقدمة
9	القسم الأول
9	ماهية القانون الدولي العام
9	الفصل الأول
9	تعريف القانون الدولي العام وخصائصه
9	اطبیحث الاول: تعریف القانون الدولي العام
14	اطبیحث الثاني: خصائص القانون الدولي العام
15	اطبیحث الثالث: مقارنة بين القانون الداخلي والقانون الدولي
16	اطبیحث الرابع: التحديات و للنزاعات
19	الفصل الثاني
19	العوامل التي ساهمت في تطوير القانون الدولي
19	اطبیحث الاول: العامل التاريخي
20	اطبیحث الثاني: العامل الجغرافي
20	اطبیحث الثالث: العمل السياسي
20	اطبیحث الرابع: العامل القانوني
21	اطبیحث اثنامعن: العامل العلمي
21	اطبیحث السادس: العامل الفقهي

الصفحة	الموضوع
	<b>الفصل الثالث</b>
23	<b>طبيعة القانون الدولي</b>
	<b>المبحث الأول: النظرية الإدارية السلبية</b>
23	<b>المبحث الثاني: النظرية الموضوعية</b>
24	<b>المطلب الأول: النظرية الإزدواجية</b>
24	<b>المطلب الثاني: النظرية الأحادية</b>
25	<b>الفرع الأول: النظرية الأحادية الاجتماعية</b>
25	<b>الفرع الثاني: النظرية الأحادية البيولوجية أو الطبيعية</b>
	<b>الفصل الرابع</b>
27	<b>التركيب الأساسي للقانون الدولي</b>
	<b>المبحث الأول: التركيب القاعدي – الدولة سيدة ومتاوية</b>
27	<b>المطلب الأول: العناصر</b>
27	<b>المطلب الثاني: العلاقة القانونية بين الدول</b>
27	<b>المطلب الثالث: ضعف التركيب القاعدي</b>
28	<b>المبحث الثاني: التركيب المنتظر – المنظمات الدولية</b>
28	<b>المطلب الأول: رعايا القانون الدولي</b>
28	<b>الفرع الأول: الدول</b>
28	<b>الفرع الثاني: المنظمات الدولية</b>
29	<b>الفرع الثالث: الأفراد</b>
29	<b>المطلب الثاني: نظام الالتزام</b>

الصفحة	الموضوع
30	<b>المطلب الثالث: جزاءات الالترام</b>
31	القسم الثاني الأصول و للمبادئ
31	<b>الفصل الأول</b>
31	غاية القانون الدولي العام و علاقته بغيره من القوانين
31	اطبعه الاول: غاية القانون الدولي العام
32	اطبعه الثاني: علاقة القانون الدولي العام بغيره من القوانين والمبادئ
32	<b>المطلب الأول: القانون الدولي العام والقانون الدولي الخاص</b>
34	<b>المطلب الثاني: القانون الدولي العام والقانون الوطني أو</b> <b>الداخلي</b>
35	<b>الفرع الأول: نظرية إزدواجية القانون</b>
35	<b>الفقرة الفرعية أ: نتائج هذه النظرية</b>
36	<b>الفقرة الفرعية ب: الانتقادات الموجبة لنظرية الإزدواجية</b>
37	<b>الفرع الثاني: نظرية الوحدة</b>
37	<b>الفقرة الفرعية أ: الاتجاه القاتل بالوحدة مع سمو القانون</b> <b>الداخلي</b>
38	<b>الفقرة الفرعية ب: الاتجاه القاتل بالوحدة مع سمو القانون</b> <b>الدولي العام</b>
39	<b>الفرع الثالث: نطق الاختلاف بين القانون الداخلي و القانون الدولي العام</b>

الصفحة	الموضوع
40	<b>الفرع الرابع: نطاق الاتصال بين القانون الداخلي و القانون الدولي العام</b>
41	<b>المطلب الثالث: القانون الدولي العام ومبادئ المجاملات و الأخلاق الدولية</b>
41	<b>الفرع الأول: قواعد المجاملات الدولية</b>
42	<b>الفرع الثاني: قواعد الأخلاق الدولية</b>
45	<b>الفصل الثاني</b>
45	<b>أساس الإلزام القانون الدولي العام</b>
45	<b>المبحث الأول: المذهب الوضعي أو الإرادي</b>
46	<b>المطلب الأول: نظرية الإرادة المنفردة</b>
47	<b>المطلب الثاني: نظرية الإرادة المشتركة</b>
48	<b>المطلب الثالث: نظرية العقد شريعة المتعاقدين</b>
49	<b>المبحث الثاني: المذهب الموضوعي</b>
50	<b>المطلب الأول: النظريات التي تعتبر القانون الدولي العام مبنياً على القوة</b>
51	<b>المطلب الثاني: النظرية القائمة على فكرة المصلحة</b>
51	<b>المطلب الثالث: نظرية تدرج القواعد القانونية</b>
52	<b>المطلب الرابع: نظرية التوازن السياسي</b>
52	<b>المطلب الخامس: نظرية التي تقوم على مبدأ الجنسيات</b>
53	<b>المطلب السادس: نظرية التضامن الاجتماعي أساس القانون الدولي العام</b>

الصفحة	الموضوع
54	<b>المطلب السابع: النظرية الماركسية</b>
57	<b>القسم الثالث</b> <b>للعاهدة الدولية</b>
59	<b>الفصل الأول</b> <b>تعريف المعاهدات الدولية وخصائصها</b>
59	<b>اطبیحیت الاول: تعريف المعاهدات الدولية</b>
59	<b>اطبیحیت الثاني: خصائص المعاهدات الدولية</b>
59	<b>المطلب الاول: أطراف المعاهدات الدولية</b>
61	<b>المطلب الثاني: المنظمات الدولية وإبرام المعاهدات الدولية</b>
62	<b>المطلب الثالث: الشكل الكتابي للعاهدة الدولية</b>
63	<b>المطلب الرابع: خضوع العاهدة لأحكام القانون الدولي</b>
64	<b>اطبیحیت الثالث: العاهدة الخاصة</b>
65	<b>اطبیحیت الرابع: العاهدة العامة</b>
67	<b>الفصل الثاني</b> <b>إبرام المعاهدات الدولية</b>
67	<b>اطبیحیت الاول: أهمية المعاهدات الدولية</b>
68	<b>اطبیحیت الثاني: مرحل إبرام المعاهدات الدولية</b>
68	<b>اطبیحیت الثالث: السلطة المختصة بإبرام المعاهدات الدولية</b>
69	<b>اطبیحیت الرابع: المراحل التقليدية لإبرام المعاهدات</b>
69	<b>المرحل الأولية لإبرام المعاهدات</b>

الصفحة	الموضوع
70	<b>المطلب الأول: المقاوضة</b>
72	<b>المطلب الثاني: التحرير</b>
73	<b>المبحث أكادعنه: المرافق الرسمية لإبرام المعاهدة</b>
73	<b>المطلب الأول: التوقيع على المعاهدة</b>
73	<b>الفرع الأول: الاستثناءات التي ترد على الطبيعة القانونية</b>
	<b>التوقيع</b>
75	<b>الفرع الثاني: صور التوقيع</b>
76	<b>الفرع الثالث: آثار التوقيع على المعاهدة</b>
76	<b>المطلب الثاني: التصديق على المعاهدة</b>
77	<b>الفرع الأول: الإلزام بالتصديق</b>
77	<b>الفرع الثاني: حرية الدولة في التصديق</b>
81	<b>الفرع الثالث: السلطة المختصة بالتصديق</b>
81	<b>الفقرة الفرعية الأولى: الحالة الأولى</b>
81	<b>الفقرة الفرعية الثانية: الحالة الثانية</b>
82	<b>الفقرة الفرعية الثالثة : الحالة الثالثة</b>
82	<b>الفرع الرابع: شروط صفة التصديق</b>
83	<b>الفرع الخامس: التصديق الناقص</b>
88	<b>الفرع السادس: موقف اتفاقية فيينا لعام 1969</b>
89	<b>المطلب الثالث: تسجيل المعاهدات ونشرها</b>
92	<b>المطلب الرابع: إجراءات التسجيل والنشر</b>

**الصفحة****الموضوع**

93	المطلب الخامس: التحفظ على المعاهدات الدولية
93	انسخ الأول: التعريف
94	الفرع الثاني: أهمية التحفظ على المعاهدات
97	الفرع الثالث: أشكال التحفظ
98	أ- التحفظ على المعاهدات الثانية
98	ب- التحفظ على المعاهدات المتعددة الأطراف
98	الطاقة الأولى
103	الطاقة الثانية
104	الفرع الرابع: موقف محكمة العدل الدولية
108	الفرع الخامس: موقف لاتفاقية فيينا
111	الفرع السادس: نظرية إتحاد الدول الأمريكية
112	الفرع السابع: الآثار القانونية للتحفظ على المعاهدات
112	1- الآثار القانونية للتحفظ على المعاهدات الثانية
112	2- الآثار القانونية للتحفظ على المعاهدات المتعددة الأطراف
112	أ- الآثار القانونية للتحفظات الجائزه.
113	ب- الآثار القانونية للتحفظات غير الجائزه
114	الفرع الثامن: سحب التحفظات والاعتراض عليه والآثار القانونية المترتبة على ذلك
114	1- سحب التحفظات
115	2- سحب الاعتراض على التحفظ

**الفصل الثالث**

119

**شروط صحة المعاهدات الدولية**

119

**المبحث الأول: أهمية التعاقد**

120

**المطلب الأول:** المعاهدات التي تبرمها الحكومات عبر المعترف بها

120

**المطلب الثاني:** المعاهدات التي تبرمها الحكومات الاجنبية

122

**المبحث الثاني:** عيوب الرضا

122

**المطلب الأول:** الغلط

125

**المطلب الثاني:** التلبيس أو الغش

126

**المطلب الثالث:** الإكراه

130

**المطلب الرابع:** فساد ذمة ممثل الدولة أو المنظمة الدولية

132

**المطلب الخامس:** مشروعية التعاقد - الم محل و العيب -

135

**المبحث الثالث:** نطاق سريان المعاهدات الدولية

135

**المطلب الأول:** سريان المعاهدة من حيث الإقليم

136

**المطلب الثاني:** سريان المعاهدة من حيث الزمان

136

**الفرع الأول:** مبدأ عدم رجعية المعاهدات

139

**الفرع الثاني:** تطبيق مبدأ عدم الرجعية على القواعد**الموضوعية**

140

**المبحث الرابع:** آثار المعاهدات

141

**المطلب الأول:** آثار المعاهدات بالنسبة لأطرافها.

الصفحة	الموضوع
144	الفرع الأول: الحالة الأولى
144	الفرع الثاني: الحالة الثانية
145	المطلب الثاني: آثار المعاهدات بالنسبة للغير
146	الفرع الأول: مبدأ نسبية لثر المعاهدات
146	أ- المسألة الأولى
148	ب- المسألة الثانية
149	الفرع الثاني: الاستثناءات
150	1- الإنظام إلى المعاهدة
151	2- شرط الدولة الأكثر رعاية
152	3- الاسترداد لمصلحة الغير
156	4- مدى انطباق المعاهدات الدولية على الدول الغير دون رضاها
156	أ- الطائفة الأولى
156	ب- الطائفة الثانية
161	<b>الفصل الرابع</b>
161	<b>تفسير المعاهدات الدولية</b>
163	اطبخت الأول: المنهج التفسير الشخصي
164	اطبخت الثاني: المنهج التفسير الموضوعي
165	المطلب الأول: مبدأ التفسير الضيق
165	المطلب الثاني: مبدأ إعمال النص

الصفحة	الموضوع
166	<b>المطلب الثالث: مبدأ الأخذ بقاعدة القياس</b>
166	<b>المطلب الرابع: مبدأ ترجيح المعمول، الذي ينطوي عليه النص الرسمي</b>
168	<b>المطلب الخامس: القواعد العامة في التقسيم</b>
169	<b>المبحث الثالث: منهج التقسيم الضعنفي</b>
171	<b>المبحث الرابع: الشكل القانوني لتفسیر المعاهدات الدولية</b>
172	<b>المطلب الأول: الشكل السياسي لتفسیر المعاهدات الدولية</b>
172	<b>الفرع الأول: التفسير الحكومي للمعاهدات الدولية</b>
173	<b>الفرع الثاني: التفسير عن طريق إحدى المنظمات الدولية</b>
175	<b>المطلب الثاني: الشكل القضائي لتفسیر المعاهدات الدولية</b>
175	<b>الفرع الأول: اختصاص المحاكم الوطنية بتفسیر المعاهدات الدولية</b>
177	<b>الفقرة الفرعية الأولى: محكمة العدل الأمريكية لأمريكا الوسطى</b>
177	<b>الفقرة الفرعية الثانية: محكمة العدل الدولية الأوروبية</b>
178	<b>الفرع الثاني: اختصاص القضاء الدولي بتفسیر المعاهدات الدولية</b>
181	<b>القسم الرابع</b> <b>إبطال المعاهدات الدولية إنهايتها أو ايقاف العمل بها</b>

الصفحة	الموضوع
	<b>الفصل الثالث</b>
193	<b>الأسباب غير الاتفاقية لاتضاعف للعاهدات أو لا يقابها</b>
	<b>المبحث الأول: الأسباب العامة</b>
193	<b>المطلب الأول: الإخلال الجوهرى باحکام المعاهدة</b>
195	<b>الفرع الأول: انتهاك أحکام معاهدة ثنائية الأطراف</b>
196	<b>الفرع الثاني: انتهاك أحکام معاهدة متعددة الأطراف</b>
201	<b>المطلب الثاني: التغيير الجوهرى في طرق إيرام المعاهدة</b>
204	<b>المبحث الثاني: شروط الاعتراض بالتغيير الجوهرى في الظروف</b>
204	<b>المطلب الأول: أن يكون التغيير في الظروف التي إيرمت المعاهدة في ظلها جوهريا</b>
205	<b>المطلب الثاني: ألا يكون ذلك التغيير متوقعا وقتي إيرام المعاهدة</b>
206	<b>المطلب الثالث: أن يتناول التغيير الجوهرى الظروف التي كانت أساسا لرضاة الأطراف</b>
207	<b>المطلب الرابع: يتبعى أن يترتب على التغيير الظروف تبديل جزئي في نطاق الالتزامات المستقبلية لأطرافها</b>
208	<b>الفرع الأول : أثر قيام الحرب على المعاهدات الدولية</b>
208	<b>الفرع الثاني : المعاهدات التي لا تخضع المادة 62 من معاهدة فيينا</b>

208	الفقرة الفرعية 1: الطائفة الأولى
209	الفقرة الفرعية 2: الطائفة الثانية
213	<b>الفصل الرابع</b>
213	إجراءات وأثار بطلان للعاهدات وإنهاوها وإيقاف العمل بها
213	المبحث الأول: إجراءات البطلان للمعاهدة وإنهاوها وإيقاف العمل بها
215	المبحث الثاني: آثار بطلان معاهدة أو إنهاوها أو إيقاف العمل بها
215	المطلب الأول: آثار بطلان المعاهدة
216	المطلب الثاني: آثار إنهاء العمل
217	المطلب الثالث: آثار إيقاف العمل
218	المطلب الرابع: أثر بطلان المعاهدة على سريان الالتزامات المقررة
219	المبحث الثالث: أثر قيام الحرب على المعاهدات الدولية:
219	المطلب الأول: الحالات التي تؤدي فيها الحرب إلى انقضاض المعاهدات
220	المطلب الثاني: المعاهدات التي تؤدي فيها الحرب إلى إلغاء المعاهدات
220	المطلب الثالث: المعاهدات التي لا تؤثر عليها الحرب بأي وجه من الوجوه

الصفحة	الموضوع
	<b>القسم الخامس</b>
223	<b>مصارف القاعدة القانونية الدولية</b>
	<b>الفصل الأول</b>
223	<b>العرف</b>
223	اطبخت الاول: أهمية العرف الدولي
225	اطبخت الثاني: تعريف العرف الدولي
228	اطبخت الثالث: الخصائص العامة للعرف الدولي
229	اطبخت الرابع: الأساس الازلاني في العرف الدولي
229	المطلب الأول: أساس إلزام العرف عند المدرسة الوضعية
230	المطلب الثاني: أساس إلزام العرف عند المدرسة الموضوعية
	<b>المطلب الثالث: أساس إلزام العرف على الإرادة الشرعية للدول الكبرى</b>
231	
232	اطبخت الخامسة: الشروط الازمة لقيام العرف الدولي
232	المطلب الأول: الركن العادي
239	المطلب الثاني: الركن المعنوي
240	الفرع الأول: العنصر المعنوي هو الوحيدة المنثى للقاعدة القانونية العرفية
241	الفرع الثاني: العنصر العادي هو الوحيدة المنثى للقاعدة القانونية العرفية

## الفصل الثالث

265	<b>للصادف الاحتياطية للقانون الدولي العام</b>
265	<b>المبحث الأول: أقوال الفقهاء و الاجتهاد</b>
268	<b>المبحث الثاني: لحكام المحاكم</b>
270	<b>المبحث الثالث: العدل و الإتصاف في القانون الدولي</b>
272	<b>المطلب الأول: العدالة مفسرة للقانون</b>
273	<b>المطلب الثاني: العدالة مكملة للقانون</b>
273	<b>المطلب الثالث: العدالة معذلة أو ملغية للقانون</b>
274	<b>المبحث الرابع، قرارات المنظمات الدولية</b>
275	<b>المطلب الأول: المذهب الأول</b>
276	<b>المطلب الثاني: المذهب الثاني</b>
281	<b>المبحث الخامس: القوانين الداخلية</b>
283	<b>المراجع</b>
289	<b>الفهرس</b>

٢٠٠٨/٢٢٨٨٨	<b>رقم الإيداع :</b>
I.S.B.N	<b>الترقيم الدولي :</b>
977-328-537-5	